

تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة
بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

إشراف/

د. أسماء أبو عنزة

العام الدراسي:

2024

المحتويات

3	مقدمة:
4	مشكلة الدراسة:
5	أهمية الدراسة:
6	أهداف الدراسة:
7	تساؤلات الدراسة
8	فروض الدراسة:
9	نموذج الدراسة:
9	الدراسات السابقة:
17	الدراسات الأجنبية:
20	المنطلقات النظرية للدراسة:
21	المنهجية وطرق البحث:
22	مصادر البيانات:
22	أدوات الدراسة:
23	الأساليب الإحصائية المستخدمة:
23	ثانيا: الإحصاء التحليلي:
24	حدود الدراسة:
24	المراجع:
25	المراجع الأجنبية:

مقدمة:

تخضع الإدارة العامة في الدولة الحديثة إلى القانون في ما تقوم به من أنشطة وأعمال، وذلك عملاً بدأ القانونية، غير أن هذا التأكيد - الذي يبدو كحقيقة غير قابلة للجدل في الدول الحديثة - يخفي واقعاً أكثر تعقيداً ومتاهات لا حد لها، وبالفعل إذا كان الكل يسلم دون نقاش بأن الإدارة تخضع لقواعد قانونية، فإن تعريف وتحديد تلك القواعد بما يعطيها ماهيتها ويميزها عن غيرها من القواعد لم يكن ولن يكون مناط اتفاق بين الباحثين والدارسين للقانون الإداري. (عبد الله، 2021)

فالمتمعن التعريفات القانون الإداري يكتشف دون وعاء تنوعها وتعدد أشكالها ومضمونها، إلى درجة وجود اختلافات على مستوى العناصر الواجب إقحامها في التعريف، والتي يظهر أنها تعكس وجهات نظر مختلفة حول القانون الإداري وحتى لا تقحم القارئ دفعة واحدة في دهاليز الاختلاف في تعريف القانون الإداري، لا بأس من ذكر العناصر التي يقع عليها اتفاق بين مختلف الفقهاء كيفما كانت منطلقاتهم وخلفياتهم. (محمد، 2020)

يتفق الفقهاء على أن القانون الإداري فرع من القانون العام الداخلي، وامتداد للقانون الدستوري ويحكم الإدارة. وإلى تلك العناصر وجت إضافة عنصر - ولو أنه خارجي بالنسبة لتعريف القانون الإداري - سمعة القانون الإداري لدى الطلبة والممارسين أنه قانون صعب، ويجب الإقرار أن في ذلك جزء من الحقيقة، فالقانون الإداري هو قانون ذو مشاكل معيار القانون الإداري، ومعيار المرفق العام، ومعيار الملك العام، ومعيار العقد الإداري، ومفهوم المصلحة العامة وتحديد المؤسسة العامة هي من المحطات الصعبة في تعلم هذا الفرع المعرفي، رغم ذلك لا يخلف ذلك لدى القارئ أي انطباع بوجود اختلاف حاد حول مضمون هذا القانون (القانون الإداري). (ايسفولة، 2023)

إن إدراك صعوبة تعريف القانون الإداري منذ البداية، مسألة في غاية الأهمية بيداغوجيا وأكاديميا. الأهمية البيداغوجية تتجلى في جعل الطالب أو المبتدئ، في القانون الإداري على بينة من الأمر، وتجعله مفضا لكل المنعرجات التي قد يصادفها وهو يغوص في أعماق هذا الفرع المعرفي، وأما الأهمية الأكاديمية فتجد في ضرورة الأخذ بالاعتبار رأي كل الاتجاهات والمدارس التي عنيت وتعنى بالقانون الإداري، والوقوف عندها لتجنب احتراز التعريفات المتداولة أو السقوط في فخ تعريفات لا تطابق الواقع. (العمد، 2020)

قل ذلك لا بد من التذكير بأن القانون الإداري هو فرنسي النشأة، فجزور هذا القانون ليست يقينية كما يظهر، لقد اعتقدنا بفعل ما هو متداول في مؤلفات القانون الإداري، أن هذا الأخير نشأ إبان الثورة الفرنسية، واستند على المبادئ الجديدة المعلنة آنذاك، فجل الدارسون هم على يقين بأن جزور نشأته تعود إلى مبدأ الفصل بين السلطات الإدارية والسلطات القضائية بمقتضى قانون 16-24 غشت 1790 هذا القانون منع على المحاكم التدخل في سير الإدارة.

ومن ثم جاءت هذه الدراسة للتعرف على تحليل أثر القانون الادارة على إدارة المؤسسات

العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

نظرا لما تسببه ظاهرة الفساد الإداري والمالي وانتشاره في الجهاز الإداري للدولة من معوقات اقتصادية وثقافية واجتماعية، وغير ها من المعوقات التي تقوض وبجدارة كافة أركان المجتمع وتعمل على تدني كافة الخدمات المقدمة له من صحية وتعليمية وغذائية وقضائية وغيرها من الخدمات، كان ال بد البحث وبقوة عن آليات من شأنها أن تعمل على القضاء على هذه الظاهرة وليس فقط الحد منها،

والضرب بيد من حديد على أوجه الفساد الإداري والمالي في الجهاز الإداري للدولة الذي يعد من أسباب رقي وتقدم الدولة أو من أسباب سقوطها نحو الهاوية.(ماضي، 2022)

ونظرا لما تتعرض له إدارة المؤسسات سواء كانت خاصة أو عامة للعديد من الفساد الاداري والمشاكل القانونية المختلفة، كان لابد من اتباع سياسة قانونية تحد من انتشار هذا الفساد، وقد وضعت المملكة العربية السعودية العديد من القوانين الادارية الخاصة بإدارة المؤسسات.(المديني، 2018)

وقد قام الباحث بإجراء عدة مقابلات مع مجموعة من الأفراد داخل الشركات الخاصة والعامة بمختلف مستويات الادارة، وقد قام باستطلاع الآراء من خلال استبانة واقتراح مجموعة من الأسئلة وقد انتهت المقابلة إلى وجود ندرة في الدراسات التي درست وحلت تأثير القانون الاداري على ادارة المؤسسات.

ومما سبق يمكننا تلخيص مشكلة الدراسة في الاجابة على تساؤل" ما هو تحليل أثر القانون الاداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تناولها إحدى الموضوعات الحيوية في العصر الحديث حيث تناولت موضوع تحليل أثر القانون الاداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية، والتي لم تتم دراستها بشكل كاف لذلك، من المؤمل أن تكون الدراسة الحالية مجلة علمية حديثة، وتكون هدفاً للباحثين لإجراء الدراسات المتعلقة بنوع الدراسات الحالية، كما تكمن أهمية الدراسات في معالجتها لجودة الاتصالات والانترنت.

✓ الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة العلمية في أنها تساهم في توضيح الأطر النظرية لجميع المتغيرات التي تناولتها الدراسة من جهة، وفي تفصيل كيفية قياس تلك المتغيرات من جهة أخرى، وتتبع أهميتها مما يلي: تلقي الدراسة الضوء على مفاهيم القانون الإداري بهذه المواضيع على وجه الخصوص، يقدم توصيات تتعلق بتنفيذ تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية.

✓ الأهمية العملية:

تتبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من كونها تدرس تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية، مما يساعد صناع القرار في المؤسسات العامة والخاصة في السعودية على الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تحقيق مدى فاعلية تطبيق هذه الأنظمة في مؤسساتهم، ومن هنا فإن هذه الدراسة تساعد الشركات على تبني سياسات واضحة ومناسبة، واتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بتحليل القانون الإداري، وذلك من خلال الأخذ في الاعتبار التوصيات التي قدمتها هذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

يكمن الهدف الرئيسي في هذه الدراسة في تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات بأبعادها (الإدارة التنظيمية- الإدارة اللوجستية- الإدارة التكنولوجية) العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية.

ويتفرع منه مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تتمثل في:

- التعرف على مدى تأثير تحليل القانون الاداري على الادارة التنظيمية داخل المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية.
- معرفة مدى تأثير تحليل القانون الاداري على الادارة اللوجستية داخل المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية.
- التعرف على أثر تحليل القانون الاداري على الادارة التكنولوجية في المؤسسات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية.
- التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المرتبطة بالدراسة بهدف الاستفادة منها مستقبلاً.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي: ما هو تحليل أثر القانون الاداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادها (الادارة التنظيمية- الادارة اللوجستية- الادارة التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية؟
ويتفرع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

السؤال الفرعي الأول: إلى أي مدى يؤثر تحليل القانون الاداري في الادارة لتنظيمية للمؤسسات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية؟

السؤال الفرعي الثاني: ما مدى تأثير تحليل القانون الاداري في الادارة اللوجستية للمؤسسات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية؟

السؤال الفرعي الثالث: ما درجة تأثير تحليل القانون الاداري في الادارة التكنولوجية في المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية؟

فروض الدراسة:

من منطلق مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها يمكننا صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو

التالي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادها (الإدارة التنظيمية- اللوجيستية- التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية.

ويتفرع منها مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل القانون الإداري على الإدارة التنظيمية للمؤسسات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل القانون الإداري على الإدارة اللوجستية للمؤسسات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية.

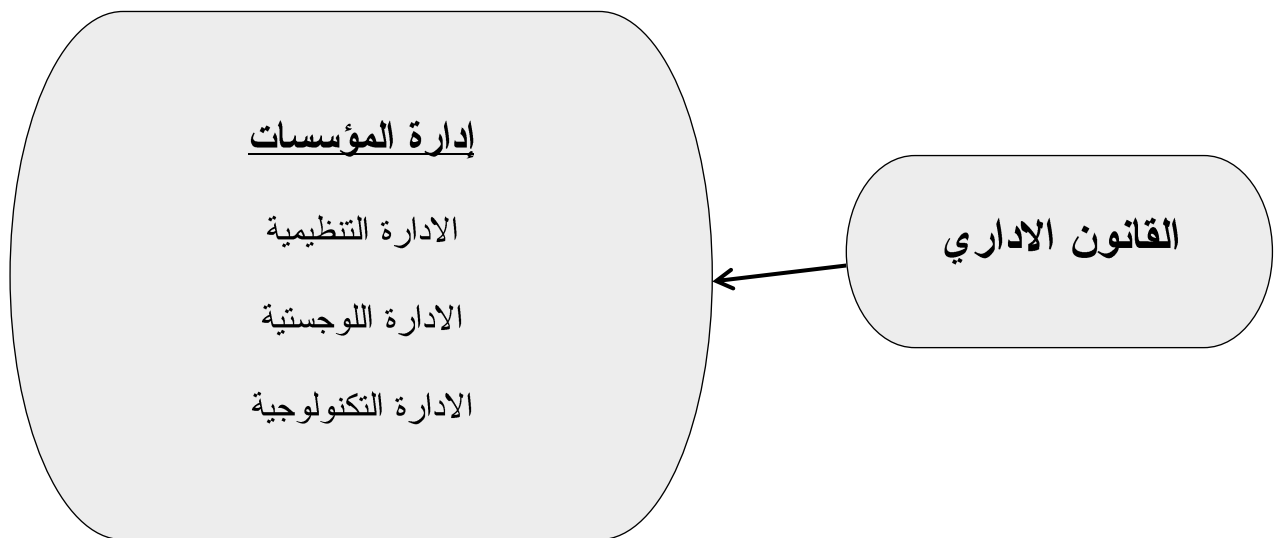
الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل القانون الإداري على الإدارة التكنولوجية للمؤسسات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية.

نموذج الدراسة:

يهدف هذا النموذج إلى التعرف على تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادها (الإدارة التنظيمية- اللوجيستية- التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية.

المتغير المستقل: القانون الإداري

المتغير التابع: إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادها (الإدارة التنظيمية- اللوجيستية- التكنولوجية)



من إعداد الباحث

الدراسات السابقة:

1. دراسة (بوغزاوي، 2019)

هدفت الورقة البحثية إلى التعرف على موضوع القانون الإداري وتطوره والآفاق.

استعرض تعريف القانون الإداري.

تضمن العناصر المميزة للقانون الإداري في النظام القانوني الروماني- الجرمانى مقارنة

مع نظيره الأنجلوساكسونى أي عرض خصائص القانون الإداري ضمن النظام القانوني الروماني-

الجرماني وذلك على مستوى القواعد القانونية ومستوى الجذور القضائية للقانون الإداري، مستوى المفاهيم، مستوى التبويب، مستوى المؤسسات وهي (القانون الإداري قانون اللامساواة، القانون الإداري قانون دولتي).

تناول خصوصية القانون الإداري المغربي، أشار إلى التطورات الحديثة للقانون الإداري من حيث (العولمة، تقليص دور الدولة في المجتمع، لا مركزية السلطة، مدى التحول الذي عرفه القانون الإداري)، تطرق إلى آفاق القانون الإداري.

واختتمت الورقة البحثية بالتأكيد على وجود خمسة تجديدات ستعكس على القانون الإداري.

2. دراسة (أيسفولة، 2023)

يأتي هذا العمل المتواضع كمحاولة لإبراز العلاقة التي تجمع بين فروع القانون العام الداخلي، خاصة القانون الإداري والمالي، فهو في نهاية المطاف يطمح إلى بسط مقاربة قانونية ودستورية، تنطلق في رحلة أولى بشرح المفاهيم ذات الصلة بالقانون الإداري والمالي، لتنتقل في المرحلة الثانية لمقارنة العلاقة التي تجمع بينهما.

ويعتبر هذا العمل ثمرة مجهود دامت لشهور متعددة، فهو موجه للطلبة خصوصا وللباحثين عموما، وأتمنى أن يجد فيه كل مهتم بالمادة الإدارية والمالية ضالته من خلال المعلومات والمعطيات التي يمكن أن تفيده، إنه عمل يبتعد عن الكتابات التي تفصل الحقول المعرفية، فمن خلاله نطمح إلى أن نعيد الاعتبار لهذا النوع من الكتابات التي تجمع بين حقليين يعتقد من خلالهما الكثير من الباحثين أنهما مختلفين، والحال أنه بمجرد أن نفتح نافذة كل واحد منهما إلا وتبين أن لغة الانسجام والتوافق حاضرة بقوة، إننا نعقد العزم دائما وخاصة في ضل الكتابات القليلة

والمعدودة التي تناولت المادة الإدارية والمالية، أن نكتب وفق منطق مغاير لطالما تجاهله الكثير من الفقه باستثناء بعض الإشارات التي لا ترق إلى إبراز هذه العلاقة التي هي في حقيقة الأمر أكبر من ذلك.

لقد كان همنا هو إغناء حقلين معرفيين مهمين بهذا المقال الذي يبتعد عن الكتابات المتكررة التي تعتمد النقل والاستنساخ، فعلى العكس من ذلك، فهذا العمل هو مساهمة من شأنها تذليل الصعاب، وستكون معيناً لكل من يهتم بهذه الحقول المعرفية، على أمل أن يجد فيه الدارسون مادة علمية تغني جوانبهم المعرفية.

وبدون شك أن هذا العمل اعتمد أيضاً مقارنة تحليلية، تخرج المادة من جمودها القانوني، وإن كان في حقيقة الأمر هذا المسعى ليس سهلاً، إذ يقتضي بشكل أساسي الإحاطة بالإطار النظري وأهم المفاهيم الخاصة، ونطمح في مستقبل الأيام أن نتم هذا العمل وفق مقارنة قضائية تجمع بين القاضي الإداري والقاضي المالي.

3. دراسة (السراجي، 2018)

كشف البحث عن خاصية خاطئة وغير صحيحة وهي أن القانون الإداري قانون قضائي أساساً اقتضى العرض المنهجي للبحث تقسيمه إلى عنصرين.

تناول الأول مصادر القانون الإداري مصادر قانونية، وأوضح أن القانون الإداري يستمد قوته من مصادر أساسية وهي، الدستور، والتشريع، والتنظيم، والإجراءات ذات الطبيعة الداخلية للإدارة، وأوضح الثاني أن القضاء الإداري ليس سلطة تشريعية، وبين أن اعتبار القانون الإداري قانون قضائي يعني أننا نعتبر القضاء الإداري سلطة تشريعية في المجال الإداري، وهو الأمر الذي لا يتفق مع الدستور الذي لا يقيم أي فرق بين القضاء العادي والقضاء الإداري، وذكر أن

القضاء الإداري لا يتقيد في بعض الحالات بما جاء في النص القانوني فيقضي بما يخالف مقتضياته. واختتم البحث بتأكيد أنه لا ينبغي أن يكون القضاء عموماً والقضاء الإداري ليس بسلطة تشريعية احتراماً لمبدأ الفصل بين السلط الذي كرسه دستور المملكة في فصله (107)، وبين أن التأويل الذي يقوم به القاضي الإداري للنصوص القانونية يقتصر على حالة واحدة وهي حالة غموض المقتضيات القانونية حين تكون هذه الأخيرة غير قطعية الدلالة.

4. دراسة (ماضي، 2022)

يعد العقد من أبرز التصرفات القانونية الشائعة قديماً وحديثاً التي يمنحها القانون للمتعاقدين من أجل ضمان حقوقهم والتزاماتهم التعاقدية، فالعقد هو تلاقي إرادة طرفين أو أكثر على إحداث أثر قانوني هذه الإرادة المشتركة للطرفين هي أساس العقد إذ أنها تنشأ وتقييم العقد وتحدد أثاره وهذا ما عبر عنه فقه القانون الخاص بقانون الإرادة، وتطور المجتمع في مختلف المجالات أدى إلى تزايد تدخل الدولة في إبرام العقود، لذلك تعاظم دور تلك العقد في تسيير وتطوير وتنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول خصوصاً الدول النامية ونتيجة لذلك أدى إلى اختلال التوازن في العلاقة العقدية - كعقد الإشغال العامة الدولي وعقد نقل التكنولوجية وعقود البنية التحتية - وغيرها من العقد التي تكون الدولة الطرف القوي فيه لأنها صاحبة السيادة وتسعى إلى تحقيق المصلحة العامة كما أن هناك الطرف الضعيف وهو المتعاقد الأجنبي الذي يمتلك التقنيات الفنية الحديثة والخبرات التكنولوجية وبعد التطور في تقنيات التعاقد الحديثة التي ألقت على عاتق المتعاقدين التزامات جديدة غير مألوفة تستدعيها طبيعة العقد الإداري المبرم مع المتعاقد الأجنبي لما لها من أهمية في تكوين العقد وخروجه للوجود من جهة وتحديد أثاره من جهة أخرى، لذا أقرت معظم التشريعات العربية والأجنبية

والاتفاقيات الدولية على قانون الإرادة في العقود التي تبرمها الدولة مع المتعاقد الأجنبي الذي يتيح لأطراف العقد تضمين عقودهم شروط والتزامات لها أثرها عند تنفيذ العقد.

5. دراسة (عبد الله، 2021)

يهدف البحث إلى دراسة الطعن الإداري من خلال قانون القضاء الإداري السوداني لسنة 2005، باعتبار أن الطعن الإداري من المواضيع المهمة وذلك لما له من أهمية للفرد والإدارة والقضاء.

ويعتبر القضاء الإداري ملجأ لحماية الأفراد من تعسف الإدارة، والمتمثل فيما تصدره من قرارات يكون لها الأثر السلبي على الفرد، وتتم معالجة الأمر من خلال الطعن الإداري والذي يهدف إلى إلغاء أو تعديل القرار المعيب أو التعويض عن الضرر الذي لحق بمن صدر القرار ضده، وللوصول إلى ذلك تم استخدام المنهج الاستقرائي.

وتوصل البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات ومن هذه النتائج، أن الطعن الإداري وسيلة يلجأ إليها الفرد المتضرر من القرار الإداري المعيب بهدف تعديله أو إلغائه أو التعويض عن الضرر الذي لحق به من القرار.

ومن التوصيات إقامة دورات تدريبية لكل من مستصري القرار لتقادي القرارات المخالفة للقانون، وللقضاة المحاكم الإدارية مما يسهم في معرفة القرارات غير المشروعة.

6. دراسة (محمد، 2020)

تهدف هذه الدراسة لبحث أثر تطبيق ممكنات الذكاء الاصطناعي على نظرية القرار الإداري، فلقد أوضحت البرمجيات الخوارزمية توظيف بشكل متنام على مستوى الإدارة العامة في الاختيار بين البدائل المتعددة، مما أفرز لنا نوعاً جديداً من القرارات يصطلح عليه القرار الإداري الخوارزمي.

خلصت هذه الدراسة إلى أن هذا النوع المستحدث من القرارات يفرض على القضاء والتشريع التكيف السريع مع مستجدات توظيف أنظمة المعالجة الخوارزمية للمعطيات على النظرية التقليدية للقرارات الإدارية من خلال تحيين واع للنظام القانوني الذي يحكم تلك القرارات بما يضمن رقابة قضائية فعالة لمشروعيتها من جهة، وحماية حقيقية لحقوق المتعاملين مع الإدارة من جهة أخرى.

7. دراسة (العمد، 2020)

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى أثر إدارة الاتصالات الإدارية في المؤسسات الصحفية الأردنية في إدارة الأزمات من خلال إدارة المعرفة كمتغير وسيط.

وتكون مجتمع الدراسة من العاملين من فئة الإداريين في الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية في المؤسسات الصحفية الأردنية المصدرة للصحف اليومية وعددها (7)، حيث بلغ عددهم (637) موظفاً، وقد تم أخذ عينة عشوائية طبقية متناسبة، وتبين أن العينة الممثلة للمجتمع هي (240) موظف.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم تطوير استبانة مكونة من (75) فقرة لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تم استرداد (209) استبانة صالحة للتحليل، وتم تحليلها باستخدام برنامج (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها (اكتشاف إشارات

الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) مجتمعة وكل على حدة في المؤسسات الصحفية الأردنية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المعرفة بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) في المؤسسات الصحفية الأردنية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة المعرفة بأبعادها مجتمعة في المؤسسات الصحفية الأردنية، بالإضافة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة ظل وجود إدارة المعرفة متغيراً وسيطاً في المؤسسات الصحفية الأردنية.

وأوصت الدراسة عدة توصيات أبرزها أن تحرص الإدارة العليا على تقديم الحوافز (المادية أو المعنوية) للموظفين الذين ساهموا في التطبيق الفعال لخطة الاتصالات الموضوعة، والتأكيد على توفير وسائل اتصالات متنوعة وحديثة بشكل مستمر لتبادل المعلومات بسرعة بين مختلف المستويات الإدارية على أن لا تتجاوز تكلفة ذلك النتائج المتوقعة منها، وتوفير التدريب اللازم للموظفين على تطبيق خطة الاتصالات، والعمل على وضع سيناريوهات جاهزة للاستعداد لحدوث أي أزمة تواجهها المؤسسة الصحفية، بالإضافة إلى ضرورة أن تستفيد الإدارة العليا من تجاربها السابقة لتوليد المعرفة التي تفيد الموظفين خاصة عند التعامل مع الأزمات.

8. دراسة (المديني، 2018)

كشفت الدراسة عن أثر إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء المؤسسات. عرضت الدراسة

إطاراً مفاهيمياً تضمن الجودة الشاملة.

وتمثلت أدوات الدراسة في قياس مستويات الأداء، واستبيان، وتم تطبيقها على عينة قوامها (100) من موظفي وأساتذة كلية اقتصاد صرمان بجامعة صبراته.

وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على انخفاض مستوى الاهتمام بمفهوم إدارة الجودة الشاملة، وبينت أن مستوى اقتناع إدارة الكلية بمفهوم إدارة الجودة الشاملة كان متوسطاً، وأن مستوى الاهتمام بالمستفيد كان مرتفعاً.

وأوصت الدراسة بمنح المكافآت لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالكلية اللذين يعملون على تحسين الأداء، وضرورة تشجيع الإبداع لدى أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالكلية، وضرورة تعاون إدارة الكلية مع احتياجات البيئة الخارجية للكلية لأداء واجباتهم الاجتماعية.

9. دراسة (بن واضح، 2018)

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز أثر إدارة رأس المال الفكري في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، حيث تناول البحث دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية المتواجدة بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة.

ولتحقيق ذلك من الناحية العملية فقد تم جمع وتحليل آراء (83) عاملاً من العاملين الإداريين المتواجدين في ستة مؤسسات اقتصادية بالمنطقة الصناعية المسيلة، وتم جمع البيانات عن طريق استمارة تم تصميمها كأداة لقياس نموذج الدراسة، واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لاختبار فرضياتها.

ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن هناك اهتمام بإدارة رأس المال الفكري للمؤسسات محل الدراسة، كما توجد علاقة تأثير وارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين إدارة رأس المال الفكري وبين تحسين أداء هاته المؤسسات محل الدراسة.

1. دراسة (Ospanova ,2018)

تسلط الدراسة الضوء على الدور الحاسم للقانون الإداري في تشكيل وتطوير نظام الإدارة العامة، خاصة في ظل الإصلاحات الحالية التي تشهدها روسيا، تبحث الدراسة في تأثير القانون الإداري على العلاقات الإدارية الحكومية، وتسعى إلى فهم العلاقة بين القانون الإداري وعلاقات إدارة الدولة. الهدف الرئيسي من البحث هو تقديم تحليل شامل حول كيفية تأثير التنظيم القانوني والإداري على علاقات الإدارة العامة.

اعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً لاستكشاف العلاقة بين الإدارة العامة والقانون الإداري، حيث تؤكد أن الإدارة العامة ليست مقتصرة على القوانين الإدارية فقط، ولكن التأثير التنظيمي للقانون في هذا المجال يظل حاسماً تبرز الدراسة أن الإدارة العامة تُعتبر بشكل كبير فئة قانونية-دولية، لكن تأثير القانون الإداري يتجاوز هذا الإطار.

تُظهر النتائج أن القانون الإداري يشمل النشاطات الإدارية التي تقوم بها السلطات الحكومية أو الهيئات المحلية والتي لا ترتبط بموضوعات فروع قانونية أخرى يتم تنفيذ هذه الأنشطة عبر الآلية التنفيذية-الإدارية، وهي سمة نموذجية للسلطات التنفيذية ولكنها ليست حصرية لها يمكن أن تُمارس الأنشطة ضمن الهيئات الحكومية أو المحلية أو المنظمات غير الحكومية، أو تُوجه إلى كيانات خارجية، مع التركيز على ثبات النشاط وفوريته بالنسبة للموضوع الإداري.

تؤكد الدراسة على أهمية تقديم رؤية متكاملة حول تأثير القانون الإداري في تنظيم الإدارة العامة، مشيرة إلى أن الغموض وعدم الوضوح في مفاهيم الإدارة العامة يمكن أن يؤديان إلى تأثيرات سلبية على المستويين العلمي والعملي، تدعو الدراسة إلى ضرورة وضوح المفاهيم القانونية والإدارية لتحسين فعالية الإدارة العامة وممارستها.

2. دراسة (TURKI BIN ABDUL,2022)

هدف البحث إلى دراسة نشأة وتطور النظام الإداري السعودي بدراسة متبعا فيها المنهج التاريخي للبحوث العلمية في العلوم القانونية، وقد توصلت إلى أن نشأة النظام الإداري في المملكة كان مبكرا وذلك للحاجة إليه مع نشأة الدولة، وإن كانت بداياته بسيطة، وكانت جميع الأنظمة الإدارية في المملكة ال تخرج عن إطار الشريعة كما هو نص النظام الأساسي للحكم، ولم يكن في نجد في أوائل عهد الملك عبد العزيز نظام إداري منصوص، وإنما كان أمير المنطقة يعتبر حاكم إداري له جميع الصلاحيات في تنفيذ الأحكام وتطبيق المصلحة العامة، ولم يكن هناك أي من أشكال الإدارة المركزية، أما بعد إعلان توحيد المملكة فقد حدث أمران: اختيار ولي للعهد، وتطور مستوى الخدمات، وأثره على التنظيم الإداري، تطور التنظيم الإداري بعد إنشاء مجلس الوزراء، وفي كل عهد من عهود ملوك المملكة كان يحدث تطور بإنشاء وزارات وهيئات جديدة تساعد على التنظيم، وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، تطور النظام الإداري بشكل ملحوظ ومتميز ومتسارع ومواكب للتطورات العالمية وكان له السبق في كثير من المجالات عالمياً، وأنشأت المملكة قضاء إداري متمثل في ديوان المظالم عام 1373هـ، واستمر

بالتطور حتى وصل إلى هذا العام الذي حولت بعض محاكمه إلى محاكم رقمية بالكامل، وهو سبق في مجال النظام والقضاء الإداري.

3. دراسة (Heliyon.2021)

تتناول هذه الدراسة وقف تنفيذ القرارات الإدارية في النظام السعودي، حيث تهدف إلى توضيح مفهوم وقف تنفيذ القرارات الإدارية، ومبرراتها، وكذلك توضيح شروطه المطعون فيها لأسباب الإلغاء، تنفيذ القرارات الإدارية المطعون فيها لأسباب الإلغاء، من خلال بيان ميعاد الحكم الصادر في طلب وقف تنفيذ القرار وأدلته واستئنافه.

ولتوضيح هذه المسألة ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل النصوص القانونية والأحكام القضائية والآراء الفقهية المتعلقة بموضوع الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لأسباب الإلغاء هو طلب عاجل مقدم إلى ديوان المظالم السعودي لحماية مصالح الأفراد والموظفين من قرارات الإدارة، والامتيازات والصلاحيات الممنوحة له من النظام القانوني. النصوص تحقيقاً للمصلحة العامة، حتى يتم الفصل في دعوى البطلان. استثناء من القاعدة العامة، لأن تنفيذ القرارات الإدارية له عواقب تضر ببعض الأفراد والموظفين الذين تتوجه إليهم قرارات الإدارة العامة، فيحق لهم استثناء تقديم طلب وقف تنفيذها مؤقتاً.

الدائرة المختصة بالبت في طلب وقف تنفيذ القرارات الإدارية لا تستجيب لهذا الطلب إلا عند توافر شروط موضوعية معينة، يتشدد القضاء الإداري في توافرها، وهو شرط الاستعجال، وتكون دعوى الإبطال مرفوعة. بناء على أسباب جدية وعليه، ومع توافر هذه الشروط يحق للقضاء الإداري السعودي وقف تنفيذ القرارات الإدارية من خلال الحكم القضائي الصادر في هذا الطلب.

ويؤكد ديوان المظالم في قراره القضائي على الطابع المؤقت للحكم القضائي الصادر في طلب وقف التنفيذ، كما هو الحال بالنسبة للأحكام المستعجلة، بالإضافة إلى أنه حكم نهائي له أركان وخصائص من الأحكام، فيمتلك قوة الشيء المحكوم عليه بالترتيب الذي صدر به إجراءات قضائية مؤقتة انتظاراً للفصل في دعوى البطلان، لما لها من حجية نسبية نظراً لطبيعتها العاجلة.

وأخيراً، إذا تم رفض حكم المحكمة في دعوى الإبطال؛ ينقضي الحكم الصادر بوقف التنفيذ ويصبح كأن لم يصدر، أما إذا صدر الحكم القضائي بإلغاء القرار الإداري فهذا يعني استمرار تنفيذ حكم وقف التنفيذ.

المنطلقات النظرية للدراسة:

قد تختلف وتتعدد النظريات في الدراسات العلمية باختلاف نوعية الدراسة ومنهجها وفي هذه الدراسة يتم اتباع نظريتين يتمثلوا في:

النظرية المعرفية: اعتمدت على مشكلة للدراسة ومحاولة حلها من خلال افتراض مجموعة من الفرضيات والوصول إلى الإجابة على صحة هذه الفرضيات من خلال الاستبيانات والتحليل الإحصائي واستخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات حول هذه الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فقد استفاد الباحث من مجموعة من المراجع والدراسات السابقة في دراستها بهدف جمع البيانات والمعلومات التي يمكن

الاستفادة منها في هذه الدراسة، ويقوم الباحث بنفسه بهذه الدراسة من خلال معرفته واكتشافه لكل التعريفات التي يحتاجها في هذه الدراسة.

النظرية القانونية: حيث أنه يتطلع الباحث إلى مراجعة قوانين القانون الإداري الخاصة بالمؤسسات السعودية حتى يتمكن من معرفة مدى تأثير على لإدارة الادارة وهو ما يتطلب التعرف على القوانين السعودية وموادها الخاصة بهذا الجانب.

النظرية البنائية: بسبب اعتماد الباحث في هذه الدراسة على مجموعة من التجارب السابقة، كالرجوع إلى كتب العلماء السابقين في نفس الموضوع، أو الاعتماد على المراجع سواء كانت (رسائل علمية سابقة - أو أحد المقالات،... الخ)، ومن بين المراجع التي اعتمد عليها في الحصول على المعلومات الواردة في دراستها والعمل على فهمها وإعادة صياغتها بطريقته الخاصة بما يحقق هدف الدراسة ويستخلص استنتاجاتها وتوصياتها.

المنهجية وطرق البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادها (الادارة التنظيمية- اللوجيستية- التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية، وعلى هذا الأساس تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمنا في الجانب النظري المنهج الوصفي الذي يعمل على توضيح متغيرات الدراسة، مع استخدام المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية لأنه يعمل على التحليل والربط بين النتائج التي توصل إليها و يعمل على تفسيرها ثم إصدار الأحكام المناسبة.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر التالية في جمع البيانات والمعلومات:

- **المصادر الثانوية:** قام الباحث بالرجوع إلى الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والأدبيات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تتناول موضوع الدراسة والبحث في مواقع الإنترنت المختلفة لتقديم الإطار النظري المتعلق بهذه الدراسة.

- **المصادر الأولية:** قام الباحث بإعداد استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات مباشرة من أفراد العينة، حيث تكونت من عدد من الفقرات بهدف التعرف تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادها (الإدارة التنظيمية- اللوجيستية- التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية.

أدوات الدراسة:

تم العمل على الاستبانة للتناسب مع متغيرات الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تكونت من قسمين رئيسيين هما:

- **القسم الأول:** وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من المملكة العربية السعودية والمتمثلة بـ: النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، والوضع المهني.

- **القسم الثاني:** اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلة الدراسة قام الباحث باستخدام التقنيات الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS – Statistical Package for Social Sciences كما يلي:

أولاً: أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic Measures:

- التكرارات: لوصف الخصائص الشخصية والوظيفية للعاملين عينة الدراسة.
- النسب المئوية: تم استخدامها لمعرفة التوزيعات التكرارية للعاملين عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي: استخدم لمعرفة متوسط إجابات العاملين عينة الدراسة عن فقرات الأبعاد.
- الانحراف المعياري: استخدم لمعرفة تشتت إجابات العاملين عينة الدراسة عن المتوسط الحسابي.

ثانياً: الإحصاء التحليلي:

- معامل الثبات كرونباخ الفا: للتعرف على مدى ثبات محاور أداة الدراسة.
- ارتباط بيرسون: للتحقق من صدق أداة الدراسة وللتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة
- الانحدار البسيط: لاختبار أثر المتغير المستقل في المتغير التابع واختبار فروض الدراسة

حدود الدراسة :

- **حدود موضوعية:** قامت الدراسة بقياس تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادها (الإدارة التنظيمية- اللوجيستية- التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية.
- **حدود مكانية:** المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية.
- **حدود زمانية:** العام الدراسي 2024.
- **حدود بشرية :** تم التطبيق علي العاملين في المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية.

المراجع:

- ايسفولة، طارق. (2023). القانون الإداري والقانون المالي: آية علاقة. مجلة منازعات الأعمال، ع79 ، 1 - 16. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1408165>
- بن واضح، الهاشمي، و بيسار، عبدالمطلب. (2018). أثر إدارة رأس المال الفكري في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية. مجلة العلوم الانسانية، ع50 ، 41 - 50. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/937704>
- بوعزاوي، بوجمعة. (2019). القانون الإداري: الماهية والتطور والآفاق. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع144، 145، 40. - 25 مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1132647>

- السراجي، المكي. (2018). القانون الإداري قانون قضائي أساسا: خاصية خاطئة وغير صحيحة. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع140 ، 39 - 51. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/996185>
- عبدالله، خالد فايت حسب الله. (2021). الطعن الإداري في قانون القضاء الإداري السوداني لسنة 2005 م. مجلة القلزم العلمية، ع9 ، 51 - 66. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1165533>
- العمد، مجد مروان عبدالرحيم. (2020). أثر إدارة الاتصالات الإدارية في إدارة الأزمات: إدارة المعرفة متغيرا وسيطا: دراسة ميدانية في المؤسسات الصحفية الأردنية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع44 ، 287 - 342. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1081698>
- ماضي، ابتسام حامد. (2022). أثر قانون الإرادة على العقد الإداري المبرم مع المتعاقد الأجنبي. مجلة الجامعة العراقية، ع56، ج2 ، 457 - 472. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1329533>
- محمد، آيت عودية بلخير. (2020). القرار الإداري الخوارزمي. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج9، ع3 ، 15 - 26. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1061039>
- محمد، آيت عودية بلخير. (2020). القرار الإداري الخوارزمي. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج9، ع3 ، 15 - 26. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1061039>
- المديني، هنية أبو بكر. (2018). أثر إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء المؤسسات: دراسة مسحية على موظفي وأساتذة كلية اقتصاد صرمان بجامعة صبراتة. مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، ع55 ، 1 - 35. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1047411>

المراجع الأجنبية:

- Heliyon,(2021), Stopping implementation of administrative decisions in Saudi regulation, Published online 2021 Jul 21. doi: [10.1016/j.heliyon.2021.e07638](https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2021.e07638)
- Ospanova, D., Kussainov, D., Suleimanov, A., Kussainov, A. and Abilsheyeva, R. (2018), "Problems of administrative law in the system of public administration", International Journal of Law and Management, Vol. 60 No. 6, pp. 1255–1271
- TURKI BIN ABDUL–AZIZ BIN TURKI BIN ABDUL–AZIZ,(2022), The Emergence and Evolution of the Administrative law in the Kingdom of Saudi Arabia, Faculty of Law, Spirit of Law Journal.

Mid–Ocean University

College of Management

Department of business administration



Analysis of the Impact of Administrative Law on the Management of Public and Private Institutions in the Kingdom of Saudi Arabia

Preparation:

Supervision:

Dr. Asmaa Abo Anzah

2024